

وحكم إعادة المكس السنية وإنما صرح بقوله والاصح تأبيه وان كان  
مضموم شرط لانه لا يقين بحجم الشرط الا اذا كان معيناً معلوماً  
ومعنا ليس كذلك فلهذا صرح به ص ومن ترك فوضا التي به وبالصلوة  
وسنة فعلها لما يستقبل لما كان حكم المسني عنه في القاسم حكم  
المكس علي ما تقدم ان تعبره والمعني ان من ترك فوضا من قروضي  
الوضو والغسل غير النية يقينا او شكاً غير مستلزم غسل او مسح  
عضو او لمحة عمد او سهواً التي به ثلاثاً ان كان مفسواً او ياتي  
بالهلة التي كان صلها بعد تلك الوضو لم يصحها في استنباطه  
الوضو في العمد ونهايه في السهو واستنابيه نية وما فعل بيده بالنية  
ما تقدم من حكم الموادة والتقليس نحو السوا وجهد الم يتفرض الزمان  
لكذلك وما من ترك سنة يقينا او شكاً من سنن الوضو والغسل  
ولم يرضى محلها ولا يقع الاتيان بها في مكروه وهن المفضضة  
والاستنشاق ومسح الاذنين والترتيب وتجديدهما في  
الوضو ومسح ما خهما في النسل عمد او سهواً فانه يفصلها ان  
اراد الصلاة بدون الوضو دون ما يمد لها ولو قرباً لما يستقبل  
من الطلوات ولا يجيد ما صلي في وقت ولا يجده اتفاقاً في السهو  
وعلمي المعروف في العمد لضعف امر الوضو الكونه وسبباً عن امر  
الصلوة لكونها قصد او اما ما عوذ عن غم كفسل اليرين للوعين  
او وقع اعادته في مكروه كد مسح الرأس بعد اخذ الماء الرجلين  
والاستنظار اذ لا بد له من سبق الاستنشاق فلهذا يفعل في مسحها  
فبعد جملة ما يقبل من السنن وما لا يفعل علي ما لا يشرطها  
لظرفية بن الحاجب القابل بالاتيان بالسنة التي كالمعروف في  
م ليس في تلك المولف قرينة تخيل الترك علي السهو بل هو عام فهو  
خلاف

نبي

قفا

Copyrighted material